

خبر وس في علم الصرف

أبو أوس إبراهيم الشمسان

أستاذ في قسم اللغة العربية
كلية الآداب - جامعة الملك سعود

الجزء الأول

مكتبة الشريعة
الرياض

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثالثة

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

مكتبة الرشد ناشرون

المملكة العربية السعودية - الرياض - شارع الأمير عبدالله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)
ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١

Email: alrushd@alrushdryh.com

Website: WWW.rushd.com



- * فرع طريق الملك فهد - الرياض - غرب وزارة البلدية والقروية - هاتف ٢٠٥١٨٣٠
 - * فرع مكة المكرمة - هاتف ٥٥٨٥٤٠١ فاكس ٥٥٨٣٥٠٦
 - * فرع المدينة المنورة - شارع أبي ذر الغفاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠ - ٨٣٨٣٤٢٧
 - * فرع جدة - ميدان الطائرة - هاتف ٦٧٧٦٣٣١
 - * فرع القصيم - بريدة طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
 - * فرع أبها - شارع الملك فيصل - هاتف ٢٣١٧٣٠٧
 - * فرع الدمام - شارع ابن خلدون - هاتف ٨٢٨٢١٧٥
- وكلاؤنا في الخارج

- القاهرة: مكتبة الرشد / ت ٢٧٤٤٦٠٥
- الكويت: مكتبة الرشد / ت ٢٦١٢٣٤٧
- بيروت: دار ابن حزم هاتف ٧٠١٩٧٤
- المغرب: الدار البيضاء / مكتبة العلم / ت ٣٠٣٦٠٩
- تونس: دار الكتب المشرقية / ت ٨٩٠٨٨٩
- اليمن - صنعاء: دار الآثار / ت ٦٠٣٧٥٦
- الأردن - دار الفكر هاتف ٤٦٥٤٧٦١
- البحرين - مكتبة الغرباء هاتف ٩٥٧٨٣٣ - ٩٤٥٧٣٣
- الإمارات - الشارقة - مكتبة الصحابة هاتف ٥٦٣٣٥٧٥
- سوريا - دمشق - دار الفكر هاتف ٢٢١١١٦
- قطر - مكتبة ابن القيم هاتف ٤٨٦٣٥٣٣

محتويات

٥	مقدمة
٧	تمهيد

الباب الأول

القضايا الصرفية المشتركة بين الأفعال والأسماء

١٩	الفصل الأول : الميزان الصرفي
٤٤	الفصل الثاني: الجامد وغير الجامد
٨٥	الفصل الثالث: المجرد والمزيد
١١٧	الفصل الرابع: الصحيح وغير الصحيح

الباب الثاني

قضايا الفعل الصرفية

١٣٣	الفصل الأول: المتعدي واللازم
١٤٨	الفصل الثاني: الفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول
١٧٨	الفصل الثالث: إسناد الأفعال إلى الضمائر
١٨٥	الفصل الرابع: تأكيد الفعل بالنون

مقدمة

أتى هذا الكتاب نتيجة للحاجة الماسة إليه ليكون مرجعاً أولياً للطلاب المتخصصين بدرس اللغة العربية، يمهّد الطريق لهم ليكتسبوا بعض المعرفة الصرفية التي تهديهم إلى التمكن من المهارات التصريفية.

وإن لم يكن هذا الكتاب جديداً كل الجدة في مادته العلمية فإن فيه جدة في تقديم المادة نفسها من حيث اللغة والجداول الإيضاحية وجمع المتفرقات، ف لأول مرة - مثلاً - تدرس قضايا الاسم والفعل في حيز واحد .

ولم يوضع هذا الكتاب عن قلة كتب هذا العلم؛ إذ هي كثيرة، ولكنها إما قديمة قد يجد الطالب المبتدئ عتاً في بحثها، وقد يجدها تهتم بجانب وتغفل جوانب أخرى، وإما حديثة قد لا تجيب على ما تثيره كثير من القضايا الصرفية .

وألّف هذا الكتاب بناء على التصور العربي التقليدي لعلم الصرف لذا فإن كثيراً من الموضوعات المدروسة هي مما هو مشترك بين علم الأصوات وعلم المعجم وعلم الصرف حسب تصنيف بعض الدارسين المحدثين .

يتألف هذا الكتاب من جزئين . أما الجزء الأول فيقع في باين، يعالج أحدهما القضايا المشتركة بين الأفعال والأسماء، ويعالج الآخر قضايا الفعل الصرفية؛ أما الجزء الثاني فيقع في باين أيضاً، يعالج أحدهما مباحث الاسم الصرفية، ويعالج الآخر قضايا التغيرات الصوتية الصرفية .

حرصت أن أوثق المعلومات المهمة التي قد يجد الطالب الحاجة إلى الرجوع إليها في مظانها، وأرشدته إلى ما يمكن الرجوع إليه من الأبحاث في الدوريات المحكمة والكتب المطبوعة عند درس بعض القضايا التي قد يرغب في التوسع في درسها. وحاولت الإشارة إلى رأي مجمع اللغة العربية . أرجو أن يكون هذا الكتاب وافياً بالغرض الذي وضع من أجله، والله نسأل أن يجعل التوفيق حليفنا، إنه عزيز قدير .

الرياض ١ / ١١ / ١٤١٦ هـ

المؤلف

تَهْيِيط

تتصف اللغة من حيث هي وسيلة من وسائل الاتصال بصفة مهمة هي تضافر ثنائية اللفظ والمعنى . ومن هنا كان درس اللغة يهتم بجانبها اللفظي والمعنوي . إذ نجد علم الأصوات ، وعلم الصرف ، وعلم النحو تهتم في الغالب بالجانب اللفظي ؛ في حين يهتم المعجم ، وعلم الدلالة في الغالب بالجانب المعنوي . وإن كان من الصعب الفصل بين هذه الجوانب المختلفة ؛ لأنها تدرس ظاهرة واحدة هي اللغة . على أن الحاجة إلى تعمق جوانب اللغة المختلفة يقتضي هذا الفصل الذي نجده في البحث وفي تعليم هذه العلوم اللغوية أيضاً .

الصرف في اللغة والاصطلاح :

أخذ مصطلح (الصرف أو التصريف) من المادة المعجمية (ص / ر / ف) . ونذكر ، حين نعود إلى محتوى هذه المادة ، المناسبة بين المعنيين المعجمي والاصطلاحي . فمعظم ما نجده من الألفاظ في هذه المادة يدل بشكل عام على التحول والتغير والانتقال من حال إلى حال . ومن ذلك : «يقال : لا يقبل منه صَرْفٌ ولا عدلٌ ومنه قولهم إنه لَيَتَصَرَّفُ في الأمور وصَرْفُ الدهر : حَدَثَانُهُ ونَوَائِبُهُ . والصَرْفَان : الليل والنهار . والصَرْفَةُ : منزلة من منازل القمر سمي صرفة لانصراف البرد وإقبال الحر والصَّرِيف : اللبن ينصرف به عن الضرع حاراً إذا حلب والصيرف :

المحتال المتصرف في الأمور والصَّيرْفِيّ: الصَّرَاف، من المَصَارِفَةِ . . .
يقال: صَرَفْتُ الدرهم بالدنانير . . . وصَرَفْتُ الرجل عني فأنصَرَفَ . . .
وصَرَفْتُ الصبيان: قَلَبْتُهُمْ. وصَرَفَ الله عنك الأذى . . . وصَرَفْتُ الرجل في
أمرٍ تصريفًا، فتَصَرَّفَ. واصْطَرَفَ في طلب الكسب واستَصَرَفْتُ الله
المكاره^(١) .»

أما في الاصطلاح فقد استخدم هذا اللفظ ليدل على العلم الذي يعالج
الكلمة المفردة، فيعالج تغيراتها وتحولاتها الذاتية .

ولا نجد تعريفًا لعلم الصرف جامعًا مانعًا. فأشهر تعريف ما ورد في شافية
ابن الحاجب، قال «التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي
ليست بإعراب^(٢)». وهذا التعريف يعني أن التصريف هو القوانين التي تتغير
بها أبنية الكلم. وقد ناقش (الرضي) شارح الشافية هذا التعريف مناقشة
تكشف عن قصور التعريف عن الوفاء بالمفهوم الذي يستقر في أذهان المشتغلين
بالعلم، فالتصريف عند من سبقوا ابن الحاجب هو التغير نفسه أي ممارسة اللغة
بهدي من القوانين التي تحكم التغير الصرفي، وهذا ما يمكن فهمه من قول ابن
جني: «معنى قولنا التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول (وسنوضح
قولنا الأصول) فتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب
التغير، فذلك هو التصرف فيها والتصريف لها^(٣)» .

والحق أن علم التصريف ليس إنتاج الكلم بمعنى الإتيان إلى الحروف
الأصول والتصرف فيها على نحو ما ذكر ابن جني؛ بل هو معرفة القوانين التي
تمكن من إنتاج الكلم والقوانين المفسرة للتغير فيها. فهنا نوعان من القوانين:
أحدهما قواعد توليد الكلم، أما الآخر فالقواعد التفسيرية لتغير الكلم^(٤) .
على أنه يستفاد من جملة أقوالهم أن الدرس الصرفي يعالج الكلمة من جوانب
متعددة^(٥) هي:

- ١ - وسائل توليد الألفاظ وتكاثرها ويعرف هذا بتصريف الأفعال واشتقاق الأسماء .
- ٢ - التغيرات الصوتية الناتجة عن تجاوز أصوات الكلمة الواحدة . ويعرف بالإعلال والإبدال .
- ٣ - تغيرات صرفية نتيجة الوفاء بحاجات تصريفية مثل : العدد والجنس ، والتصغير والنسب . أو حاجة تركيبية مثل الإسناد .

أصرف هو أم تصريف ؟

درجت معظم الكتب المتقدمة على استخدام مصطلح (التصريف) غير أنا نجد إلى ذلك مصطلح (الصرف) وهو مصطلح شاع استخدامه حتى صار أشهر عند الناس منه ، ونجد بعض الكتب الحديثة لا تفرق في استخدامها بين اللفظين .

ميدان علم الصرف ، أو التصريف :

لما كان علم الصرف أو التصريف مهتمًا بتغيرات الكلمة خرج من اهتمامه ما لا يتغير من الكلم . وقد حدد ابن عصفور ما يخرج من التصريف في أربعة أشياء قال :

«اعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء ، وهي : الأسماء الأعجمية (التي عجمتها شخصية) ك (إسماعيل) ونحوه ؛ لأنها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة^(٦) . الأصوات ك «غاق» ونحوه ؛ لأنها حكاية ما يصوت به وليس لها أصل معلوم . والحروف ، وما شبه بها من الأسماء المتوغلة في البناء نحو «من» و «ما» ؛ لأنها - لا فتقارها - بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها . فكما أن جزء الكلمة الذي هو حرف الهجاء لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمنزلته^(٧) » .

أما ما يدخل في اهتمام الصرف فهو ما ذكره في قوله: «وما عدا ما ذكر من الأسماء العربية والأفعال يدخله التصريف»^(٨).

والذي يفهم من قول ابن عصفور أن بعض الكلمات لها قابلية التغير فهي تتصرف وبعضها ليس لها هذه القابلية فهي لا تتصرف، وعلى متعلم اللغة أن يعرف هذه الحقيقة ليصرف ما يتصرف، أما من حيث الدرس الصرفي فإنه رصد لتغير الألفاظ؛ فالمتغير منها هو ميدانه الأساسي؛ غير أنه يمكنه درس بعض ما هو غير متصرف بقدر ملائم.

أقسام الكلم:

الكلم اسم جنس جمعي والمفرد منه (كلمة). ويكاد يجمع النحويون القدماء على أن الكلم ينقسم ثلاثة أقسام: الاسم، والفعل، والحرف. وقد زاد (ابن صابر) من القدماء قسمًا رابعًا سماه (الخالفة)^(٩). وجعلها (الكافي) خمسة أقسام^(١٠).

أما المحدثون فذهبوا متأثرين بالدراسات الحديثة إلى أن الكلم ينقسم إلى أكثر من ذلك، فقسم إبراهيم أنيس الكلم إلى: اسم، وضمير، وفعل، وأداة^(١١). وقسمه مهدي المخزومي أربعة أقسام هي: الفعل، والاسم، والأداة، والكناية^(١٢). ووصل تمام حسان بهذه القسمة إلى سبعة أقسام هي: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة^(١٣). وتابعه في هذه القسمة تلميذه (فاضل الساقى)^(١٤).

والمأمل في هذه التقسيمات كلها يرى أنها تعود إلى التضييق أو التوسيع في السمات التي تتصف بها أقسام الكلم، فهي عند التضييق ترتد إلى ثلاثة وعند التوسيع تمتد إلى سبعة أو أكثر من ذلك لمن أراد أن يتوسع في ذلك.

وقد اعتمد التوزيع العربي للكلم على ثلاث مجموعات كبرى على جانبيين مهمين جانب المعنى وجانب الوظيفة التركيبية، وانطلاقاً من المعنى عرف الاسم بأنه ما يدل على معنى في نفسه غير مرتبط بزمان، وعرف الفعل بأنه ما دل على معنى بنفسه مرتبطاً بزمان، وعرف الحرف بأنه ما ليس له معنى بنفسه بل بغيره. وانطلاقاً من الجانب التركيبي عرف الاسم بأنه ما يسند ويسند إليه، وعرف الفعل بأنه ما يسند ولا يسند إليه، وعرف الحرف بأنه الذي لا يسند ولا يسند إليه.

ويذكر العلماء جملة من العلامات التي تميز أقسام الكلم بعضها من بعض، والعلامات ليست سمات يجب تحققها في كل أفراد القسم الواحد بل تدل بتحققها أو تحقق بعضها على القسم من الكلم، أما ارتفاع بعض العلامات فإنه لا يخرج الكلمة من قسمها.

ذكر ابن مالك بعض علامات الاسم في قوله في الألفية:

بالجر والتنوين والندا وأل مسند للاسم تميز حصل

وليست هذه كل العلامات إذ يمكن أن يضاف إلى ذلك علامات أخرى مثل قابلية الاسم للتصغير، وانتهائه بياء النسب.

أما الفعل فأجمل ابن مالك بعض علاماته في قوله:

بتا فعلت وأنت ويا أفعلني ونون أقبلن فعل ينجلي

وليست هذه كل العلامات إذ يمكن أن يضاف إليها قابليته للجزم ودخول بعض الأدوات الجازمة والناصبية، ودخول حرف التسوييف عليه، ودخول الفعل في جدول تصريفي.

أما الحرف فإن علامته ارتفاع كل علامات الاسم والفعل منه.

الكلمة :

استخدم مصطلح (الكلمة) في أكثر من مستوى من مستويات الدرس اللغوي ؛ لذا تعددت مفاهيمه ، فكانت الكلمة الإملائية ، والكلمة الصرفية ، والكلمة النحوية .

الكلمة الإملائية : هي مجموعة من الحروف التي يتصل بعضها ببعض ، مثل : لك ، كتابك ، سأقرأ ، سيذهبون ، سنزورهم . وتقع بين فراغين .

الكلمة الصرفية : هي مجموعة من الحروف والحركات تؤلف مبنى يدل على معنى معجمي مفرد ، أو معنى وظيفي .

الكلمة النحوية : كلمة صرفية تدل في التركيب على معنى إفرادي أو تركيب .

وتبين هذه الفروق عند تأمل كلمة مثل (ذهبتْ) في : هند ذهبتْ .

ذهبتْ (إملائيًا) : كلمة واحدة .

(صرفيًا) : كلمتان [فعل / حرف] .

(نحويًا) : ثلاث كلمات [فعل / حرف / ضمير مستتر] .

وقد ذكر (الكافي) أمثلة متعددة على الفرق بين الكلمة الإملائية والكلمة غير الإملائية ، من ذلك قوله « وقد تكون [أي الكلمة الإملائية] سبعاً ، نحو : ﴿أنلزمكموها﴾ [٢٨ - هود] ؛ لأن فيه ضميراً مستتراً أيضاً تقديره : نحن »^(١٥)

حواشي:

- ١ - إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، ٤/ ١٣٨٥ - ١٣٨٦ .
- ٢ - الرضي، شرح الشافية ١/ ١ .
- ٣ - ابن جنبي، التصريف الملوكي ٢ .
- ٤ - ذكر ابن عصفور أن التصريف قسمان: أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني. والآخر تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة. (انظر: الممتع في التصريف ١/ ٣١ - ٣٢) .
- ٥ - ذكر نحواً من ذلك الطيب البكوش في كتابه: التصريف العربي ١٤ .
- ٦ - يقسم علماء العربية الكلمات الأعجمية أربعة أقسام: «أحدها ما لم يتغير ولم تكن ملحقة بأبنية كلامهم كخراسان. وثانيها ما لم تتغير ولكن كانت ملحقة بأبنية كخرم. وثالثها ما تغيرت ولكن لم تكن ملحقة بها كأجر. ورابعها ما تغيرت وكانت ملحقة بها كدرهم». انظر: ابن كمال باشا، تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية، نشرت في كتاب «رسالتان في المعرب» لابن كمال والمنشي، بتقديم وتحقيق: سليمان العايد (جامعة أم القرى / مكة المكرمة، ١٤٠٧ هـ) ص ٧٨ .
- ٧ - ابن عصفور، الممتع في التصريف ١/ ٣٥ .
- ٨ - السابق ١/ ٣٦ .
- ٩ - الصبان، حاشيته على شرح الأشموني، ١/ ٢٣ .
- ١٠ - الكافي، شرح المعربات، ٢٩ .
- ١١ - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ٢٨٢ - ٢٩٤ .
- ١٢ - مهدي المخزومي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق، ٤٦ .
- ١٣ - تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ٨٦ .
- ١٤ - فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي، ١٣٩ .
- ١٥ - الكافي، شرح المعربات، ٣٣ .

الباب الأول
القضايا الصرفية المشتركة
بين
الأسماء والأفعال

الباب الأول

القضايا الصرفية المشتركة

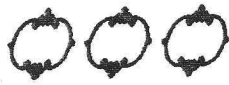
بين الأسماء والأفعال

يضم هذا الباب جملة من المباحث الصرفية التي تتناول الأسماء والأفعال؛ إذ لا يستبد أحدهما بشيء منها دون الآخر، وقد حاولنا جهدنا أن نجعل لها من العنوانات ما يكفل لها الشمول الذي ذكرناه، وقد حاولنا أن نجعل فصول هذا الباب متتالية على نحو يعتمد فيه بعضها على بعض؛ غير أنا جعلنا الكلام على الميزان الصرفي أول فصول هذا الباب لأهمية الميزان الصرفي في الدرس الصرفي فهو ينتظم الدراسة بشكل مستمر وهو الكاشف لألوان التغير والتصرف التي هي مدار البحث الصرفي، ويحتاج تفهم هذا الميزان تفهماً جلياً إلى إدراك سابق للظواهر الصرفية؛ غير أن الظواهر لا يستغني الدارس لإدراكها عن معرفة الوزن الصرفي. ولما كان تحقيق الأمرين في وقت واحد متعذراً آثرنا أن نقدم الكلام على الميزان لما أسلفنا من علة.

ولما كان الصرف درس للتغير ناسب أن يكون الفصل الثاني تصنيفاً للأسماء والأفعال من حيث قابليتها للتصرف؛ فيجري تصنيفها في هذا الفصل جامدة وغير جامدة. وهو درس يتناول كيفيات توليد الكلمات العربية وطرق تكاثرها في إطار اهتمام الصرفيين؛ إذ تلك الكيفيات مجال درس اللغويين والمعجميين أيضاً.

ويتناول الفصل الثالث الأسماء والأفعال من اعتبار آخر وهو أنماط التغير التي تتصف به الألفاظ المتصرفة فتدرس حسب تجردها وزيادتها وهو درس يكشف عن الأشكال البنائية التي تظهر فيها الأسماء والأفعال حين تتصرف .

ويتناول الفصل الرابع لوناً من ألوان التغير الصرفي وهو معتمد على الطبيعة الصوتية لحروف الألفاظ المدروسة، ويجري تقسيم الأسماء والأفعال إلى صحيحة وغير صحيحة، وقد أثرنا استخدام مصطلح (غير الصحيح) لما يتصف به من شمول .



الفصل الأول

الميزان الصرفي^(١)

نعرف الأشياء ونعرفها بصفاتهما، فقد يكون للشيء طول، وقد يكون له وزن، وقد يكون له لون، وقد يكون له حجم. قد نصف الشيء بأنه طويل أو ثقيل أو كبير، ونقول عن المكان بعيد أو قريب، ولكن هذه الكلمات تعطي صفة عامة غير دقيقة فهي تفيدنا انطباعاً عاماً فقط. ولكننا في بعض الأحيان نحتاج إلى الدقة في التعبير. ونشأت هذه الحاجة عندما احتاج المجتمع إلى الاحتكام إلى مقاييس مصطلح عليها عند البيع والشراء، عند البناء والإنشاء، فالذي يبيع سلعة من السلع لا بد أن يحدد وحدة معيارية يقابلها ثمن محدد. وقد تكون هذه الوحدة عدداً معيناً أو طولاً معيناً أو وزناً معيناً.

استخدم الإنسان أطوالاً اصطلاحية فاستخدم الذراع لقياس الأطوال والأقدام لقياس المسافات والشبر والفرس للأطوال القصيرة، واتخذ كتلة من الحجارة اصطلاح عليها أن تكون وحدة للوزن، فما يقابلها من البضاعة بسعر كذا، واتخذ إناء من الأنية جعله معياراً للحجم، وسمي بعد ذلك بالصاع، وألوان المقاييس وأنواعها كثيرة، وفي العصر الحاضر أصبحت المقاييس أكثر دقة بالاتفاق على طول محدد وهو طول المتر ومضاعفاته وأجزائه، واتفق للأوزان على وزن الكيلو ومضاعفاته وأجزائه، وفي الحجم على اللتر، وأجزائه.

والكلمات مختلفة فهي تحتاج إلى مقياس يحدد اختلافها بعضها عن بعض ، من أجل ذلك وجد ما يسمى بالميزان الصرفي وعلى نحو ما أخذنا طولاً وجعلناه أساساً لقياس الأطوال ، وكتلة جعلناها أساساً لقياس الوزن ، وإناء جعلناه أساساً لقياس الحجم ، فقد اتخذ علماء اللغة كلمة من كلمات اللغة فجعلوها أساساً لوزن الكلمات .

أما الكلمة المختارة فهي (فَعَلَ) وقد اتخذوها لأسباب متعددة أولها أنها ثلاثية وأكثر ألفاظ اللغة العربية مؤلف من ثلاثة أصول أما ما هو من أربعة أصول أو خمسة فهو قليل .

والسبب الثاني عموم دلالتها فكل الأفعال كالضرب والقتل والجري تدل على فعل فالضرب فعل والقتل فعل والجري فعل ولا عكس .

والسبب الثالث هو صحة حروفها فليس في هذه الكلمة حرف يتعرض للحذف كالأفعال التي أصولها حروف علة أو شبه علة ، والعلة الواو والياء وشبهه الهمزة ؛ إذ هي أفعال قد تتعرض للإعلال بقلب أو نقل أو حذف . ولهذا عدل في درس اللغة العبرية من الفعل (فعل) إلى الفعل (قتل) ، لأن الفاء تعتل .

والسبب الرابع هو أن هذا اللفظ يشتمل على ثلاثة أصوات تمثل أجزاء الجهاز النطقي فهي تضم الفاء من آخر الجهاز النطقي والعين من أوله واللام من وسطه .

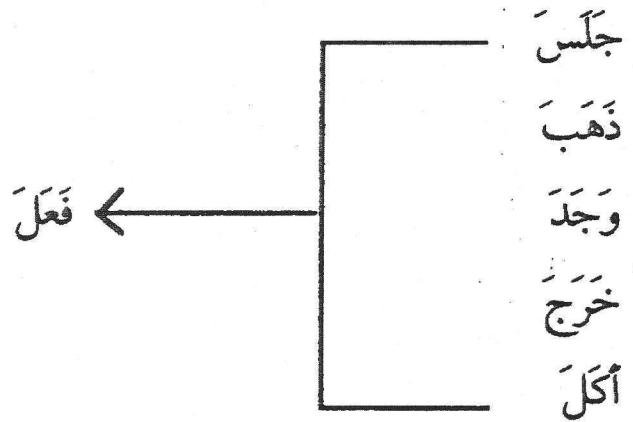
ما فائدة الميزان ؟ إن الميزان الصرفي يحدد صفات الكلمة فهو يبين إن كانت مجردة أو مزيدة ، ويبين إن كانت تامة أو ناقصة ، ويختصر الحديث عن الكلمة فإذا قلت إن كلمة « دع » على وزن (عَلَ) علمت فوراً أن الكلمة ناقصة إذ الحرف الأول منها محذوف .

ووزنك الفعل «استولى» على (استَفْعَلَ) يبين أن الفعل مزيد وبين حروف الزيادة والحروف الأصلية، وإذا قلت «استوى» على (افتَعَلَ) علمت أن الفعل مزيد وأن حروف الزيادة هي الهمزة والتاء. وعلى العموم فهو يبين عشرة أمور: الحركات، والسكنات، والأصول، والزوائد، والتقديم، والتأخير، والذكر، والحذف، والصحة، والعلة^(٢).

كيف نزن الكلمة :

الهدف من الوزن هو إظهار الشكل المجرد للكلمة، والشكل المجرد هو مثل المخطط الأولي للوحة المرسومة، ومثل الرسم قبل تطريزه بالخيط.

فوزن الأفعال مثلاً :



كل هذه الأفعال دخلت تحت بناء أو ميزان واحد، ماذا فعلنا إذن ؟

الذي حدث أننا عوضنا أصوات الفعل أو حروف الفعل بحروف الميزان، ففي الفعل الأول حلت الفاء محل الجيم وحلت العين محل اللام، وحلت اللام محل السين، ولذلك نسمي الجيم فاء الفعل واللام عين الفعل والسين لام الفعل وشكلنا حروف الميزان بحروف الفعل.

وحروف الميزان هذه لا تحمل أي حرف من حروف الكلمة ولكنها تحمل محل حروف معينة وهي الحروف الأصلية ونسميها حروف المجرد ويقابلها الحروف المزیدة أي الحروف التي زدناها على الحروف الأصول:

حروف المجرد، وذلك لأنني بكلمة أخرى وقد يسمى هذا اشتقاقاً أو تصريفاً^(٣).

كيف نعرف الحروف الأصول أو حروف المجرد؟

الحروف المجردة هي العامل المشترك بين الكلمات التي اشتق بعضها من بعض، فالحروف التي تتكرر في كل المشتقات هي حروف المجرد، وهي ما تسمى أيضاً المادة الأساسية وقد نسميها المادة المعجمية ومن أشهر ما تسمى به (الجزور) وهي التي تتخذ أساساً ومدخلاً لتصنيف الكلمات في المعاجم العربية، مثال ذلك: الكلمات/

ذهب، يذهب، ذاهب، مذهب، ذهاب.

علم، عالم، علّم، أعلم، يستعلم.

نجد أن العامل المشترك بين كلمات الصف الأول هي الحروف (ذ/ه/ب)، فهذه هي جذورها. والعامل المشترك بين كلمات الصف الثاني (ع/ل/م)؛ فهذه جذورها.

ولذلك عند وزن هذه الكلمات تقابل حروف الميزان بالحروف الجزور، أما بقية حروف الكلمة فتتوزل في الميزان، فنقول عند وزن المجموعة الأولى:

فَعَلَ، يَفْعَلُ، فَاعِلٌ، مَفْعَلٌ، فَعَالٌ.

وعند وزن المجموعة الثانية:

فَعِلَ، فَاعِلٌ، فَعَّلَ، أَفْعَلَ، يَسْتَفْعِلُ.

ماذا حدث عند تطبيق الميزان؟

لقد أبعدنا الصفة الفردية للكلمة وهي معناها المعجمي الذي تختلف به عن غيرها؛ وهو ما تمثله الجزور، وأبقينا ما هو مشترك بين الألفاظ ونظائرها، وهو الحركات والسكنات والحروف الزائدة.

ولكن ماذا نفعل إن كانت الأصول أكثر من ثلاثة ؟
 إن هناك مجموعات من الكلمات القاسم المشترك بينها ليس ثلاثة أحرف
 فقط بل أربعة مثل الفعل « دَحْرَجَ » ومشتقاته .
 عند وزن مثل هذا الفعل نجعل حروف الميزان تقابل حروفه الأصلية الثلاثة
 الأولى ونزيد لأمّا تقابل الحرف الأصلي الرابع فيصير « دحرج » على وزن (فَعْلَل) .

وإن كانت أصول الكلمة خماسية وهذا لا يقع إلا في الأسماء زدنا على
 الميزان لامين فكلمة « جَحْمَرَش »، أي : عجوز، نزنها على (فَعْلَل) .
 وقد يحدث نتيجة لحركات وسكنات الكلمة التي نزنها أن ندغم حروف
 الميزان لتحقيق شروط الإدغام وهو توالي حرفين من جنس واحد أولهما ساكن،
 مثال ذلك عند وزن « سَفَرُجَل » نزنها على (فَعْلَل)، فقد أدغمنا اللام المقابلة
 للراء باللام المقابلة للجيم لأن الأولى ساكنة .
 والآن كيف نزن الكلمات المزيدة ؟

لقد أشرنا منذ قليل إشارة عابرة إلى هذه الكيفية وكنا بحاجة إلى مزيد من
 التفصيل في هذا الجانب .
 وزن المزيد^(٤) :

يختلف وزن اللفظ المزيد فيه باختلاف زيادته، ذلك على النحو التالي :

١ - إن كانت الزيادة حدثت عن تكرير حرف أصلي (جذر) فإننا نكرر
 في الميزان ما يقابل الحرف الأصلي (الجذر) . فالفعل (كَسَرَ) يمكن أن تزداد
 عليه سين أخرى (كَسَسَرَ) = (كَسَّرَ)، والسين يقابل العين من الميزان ؛
 لذلك تزداد عين أخرى في الميزان إشارة إلى أن المزيد في اللفظ مماثل لحرف
 أصلي، ومثل ذلك الأصل « جلب » تزداد باء في آخره ليكون كالرباعي،

فيصير « جَلَبَبَ » ، فعند وزنها نزيد لاماً في الميزان فوزنها (فَعَلَلْ) . ومثلها (مَرْمَرِس) ، أي : داهية زيدت عليها ميم وهي مماثلة لفاء الكلمة أي أول أصل فيها . وزيدت الراء وهي مماثلة لعين الكلمة أي الأصل الثاني لذلك زيد في الميزان فاء وعين أخرى مقابل هذه الزيادات المماثلة للأصول فجاء الميزان (فَعْفَعِيل) .

٢ - إن كانت الزيادة بحرف من حروف الزيادة العشرة (المجموعة في قولهم : « سألتُمونيها » ^(٥)) وضعت الزيادة بلفظها في الميزان ؛ لأن الميزان كلمة مطابقة للموزون يزداد عليها ما يزداد على الموزون ، وذلك مثل :

أَحْسَنَ أَفْعَلَ

انْقَطَعَ انْفَعَلَ

عَادِلَ فَاعِلَ

فإن كان الحرف المزداد مضعفاً في الكلمة جاء مضعفاً في الميزان مثل : قَنَوْرَ ، وزنه : فَعَوَل (الشديد الضخم الرأس من كل شيء) . حَزَوْرَ ، وزنه : فَعَوَل (الغلام إذا اشتد وقوي) .

وإن حدث في الكلمة زيادتان إحداهما بتضعيف حرف أصلي وأخرى بزيادة من حروف (سألتُمونيها) ، فعند الوزن يضعف ما يقابل الحرف الأصلي وتنزل الزيادة في الميزان مثل : « تَعَلَّمَ » نزنها على (تَفَعَّلَ) .

٣ - يأخذ حكم الزائد أمران :

أ - الضمائر المتصلة حيث تنزل في الميزان مثل حروف الزيادة مثلاً : « ضربته » نزنها على (فَعَلَّته) . ولا تعد هذه الضمائر من حروف الكلمة الزائدة إذ هي كلمات أخرى كتبت معها لأن الرسم الإملائي يقتضي ذلك .

ب- السوابق واللواحق مثل : « سَاقَرَأَ » نزلها على (سَافَعَلَ) ، « لَيَقْرَأَ » على (لَيَفْعَلُ) ، وكذلك « لَأَقْرَأَنَّ » على (لَأَفْعَلَنَّ) ؛ لأنها كلمات أخرى كتبت مع الفعل حسب الرسم الإملائي . ومن ذلك : أل التعريف ، تاء التأنيث ، نون التوكيد ، ياء النسب ؛ فكل هذه الملصقات لا تجعل اللفظ المجرد مزيداً ، لأنها تلتصق بالألفاظ المجردة والمزيدة على حد سواء . ويدخل في ذلك حروف المضارعة التي لا تعد كلمات جديدة بل حروف زيادة تزداد على لفظ الماضي لتكوين الفعل المضارع ولكنها تنزل في الميزان نزول الملصقات إذ لا يدل وجودها على أن الفعل مزيد إذ هي تلتصق بالمجرد من الأفعال والمزيد وسيأتي شرح لذلك في المجرد والمزيد .

وزن المغير :

تحدثنا عن كلمات مجردة ومزيدة ، ولكن تلك الكلمات جاءت على الوضع الذي ينبغي أن تأتي عليه في الوضع العادي المألوف ؛ ولكن طائفة أخرى من الكلمات تأتي مغيرة عن أصولها لأسباب صوتية وغير صوتية ليس هنا مجال تفصيلها ، فالفعل (قال) مثلاً نعلم أنه أصابه التغير .

ندرك هذا التغير إذا وازنا بين هذا الفعل وبقية تصاريف المادة حيث نجد : يقول ، قَوْل ، قوَال ، فنعلم أن أصل الفعل هو « قَوَلَ » ، ووزنه على (فَعَلَ) كما أن (ذَهَبَ) على (فَعَلَ) .

إذن كيف نزن هذا المتغير ؟

يجب أن نعلم أن لتغير اللفظ أسباباً وعللاً فقد يكون في اللفظ أحرف متماثلة متجاورة فتدغم ، أو يكون فيه أحرف علة تتعرض للتغير ، ويجب أن نعلم أن من هذه الأسباب ما يمكن أن يحدث في الوزن ، ومنها ما لا يمكن أن يحدث في الوزن ؛ ولذلك لا يتغير ، أما الألفاظ التي يكون تغيرها تغيراً

يمكن أن يحدث نظيره في الميزان فإن الوزن يجري عليه التغير مثل الحذف الذي يحدث في اللفظ وفي ميزانه، أما الاعتلال فهو خاص بحروف العلة التي ليس في الميزان منها شيء؛ لأن جذوره صحيحة (ف/ع/ل). وعند وزن المتغير نجد أنه نوعان: نوع نزنه حسب أصله أي بنائه الباطن ولا نلتفت إلى بنائه الظاهر، ونوع نزنه حسب صورته الحاضرة أي حسب بنائه الظاهر.

أما النوع الأول فله عشرة مواضع:

١ - ما فيه إعلال بالقلب: (أي: قلب حرف علة إلى حرف علة آخر)،

مثل:

الوزن	الباطن	الظاهر
فَعَلَ	قَوَّلَ	قَالَ
فَعَلَ	بَيَّعَ	بَاعَ
فَعَلَ	خَوَّفَ	خَافَ
فَعُلَ	طَوَّلَ	طَالَ
فَعَلَ	سَعَّى	سَعَى

نقول: إذن وزن «قال» (فَعَلَ)، ووزن «باع» (فَعَلَ)، ووزن «خاف» (فَعَلَ)، ووزن «طال» (فَعُلَ)، ووزن «سعى» (فَعَلَ).

٢- ما فيه إعلال بالنقل : (أي : نقل حركة حرف إلى حرف آخر) .

الظاهر	الباطن	الوزن
يَصُونُ	يَصُونُ	يَفْعُلُ
يَبِيعُ	يَبِيعُ	يَفْعِلُ

وعلى هذا نقول :

وزن « يَصُونُ » (يَفْعُلُ) ، ووزن « يَبِيعُ » (يَفْعِلُ) ، ونحن نقول : ذلك لأننا نقيس المعتل على الصحيح : (يَصُونُ) المعتل مثل (يدخل) الصحيح ، و (يَبِيعُ) المعتل مثل (يجلس) الصحيح .

٣- ما فيه إعلال بالقلب والنقل :

الظاهر	الباطن	الوزن
يَخَافُ	يَخَوْفُ	يَفْعَلُ
يَهَابُ	يَهَيْبُ	يَفْعَلُ
مُسْتَقِيمٌ	مُسْتَقِيمٌ	مُسْتَفْعِلٌ

إذن نقول : إن وزن « يَخَافُ » و « يَهَابُ » (يَفْعَلُ) .

ووزن « مُسْتَقِيمٌ » (مُسْتَفْعِلٌ) .

٤ - ما فيه إعلال بالقلب مع الإدغام :

الظاهر	الباطن	الوزن
مَرَضِيّ	مَرَضُو	مَفْعُول
مَرْمِيّ	مَرْمُوي	مَفْعُول
سَيِّد	سَيُّود	فَعْل
هَيِّن	هَيُّون	فَعْل

إذن نقول : « مرمي » ، و « مرضي » على وزن (مَفْعُول) و « سيد » و « هين » على وزن (فَعْل) .

٥ - الإبدال في بناء (افْتَعَلَ) وما تفرع منه :

الظاهر	الباطن	الوزن
اِصْطَبَّرَ	اِصْتَبَّرَ	اِفْتَعَلَ
اِضْطَرَبَ	اِضْتَرَبَ	اِفْتَعَلَ
اِزْدَجَرَ	اِزْتَجَرَ	اِفْتَعَلَ

إذن نقول : « اِصْطَبَّرَ وَاِضْطَرَبَ وَاِزْدَجَرَ » على وزن اِفْتَعَلَ .

٦ - الإدغام فيما هو على أبنية افْتَعَلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وفروعها .

الماضي	أصله	وزنه	المضارع	أصله	وزنه
قَتَلَ	اِفْتَتَلَ	اِفْتَعَلَ	يَقْتُلُ	يَقْتَتِلُ	يَفْتَعِلُ
عَدَى	اِعْتَدَى	اِفْتَعَلَ	يَعْدِي	يَعْتَدِي	يَفْتَعِلُ
عَصَمَ	اِعْتَصَمَ	اِفْتَعَلَ	يَعَصِمُ	يَعْتَصِمُ	يَفْتَعِلُ
اِظْلَمَ	تَظْلَمَ	تَفَعَّلَ	يُظْلِمُ	يَتَظَلَّمُ	يَتَفَعَّلُ
اَذْكُرَ	تَذَكَّرَ	تَفَعَّلَ	يَذْكُرُ	يَتَذَكَّرُ	يَتَفَعَّلُ
اَزَيَّنَ	تَزَيَّنَ	تَفَعَّلَ	يَزَيِّنُ	يَتَزَيَّنُ	يَتَفَعَّلُ
اِتَّبَعَ	تَتَابَعَ	تَفَاعَلَ	يَتَابِعُ	يَتَتَابِعُ	يَتَفَاعَلُ
اِدَّاراً	تَدَارَأَ	تَفَاعَلَ	يَدَّارَأَ	يَتَدَارَأَ	يَتَفَاعَلُ
اِثَّاقَلَ	تَثَاقَلَ	تَفَاعَلَ	يَثَاقَلُ	يَتَثَاقَلُ	يَتَفَاعَلُ

لذلك نقول : إن الأفعال : قَتَلَ ، عَدَى ، عَصَمَ ، كلها على وزن افْتَعَلَ لأنها كلها مغيرة عن الأصل ؛ وكذا اِظْلَمَ ، اَذْكُرَ ، اَزَيَّنَ ، كلها على وزن تَفَعَّلَ ؛ لأنها مغيرة عن الأصل ، وكذلك اِتَّبَعَ ، اِدَّاراً ، اِثَّاقَلَ ، كلها على وزن تَفَاعَلَ ؛ لأنها مغيرة عن الأصل ، وإنما حدث التغيير في تلك الأفعال كلها طلباً للإدغام وخفة النطق على اللسان .

وما يميز (قَتَلَ) ونحوه عن الفعل المزيد بتضعيف العين (قَتَلَ) أنها أفعال مختلفة في مصدرها فمثلاً « قَتَلَ » بتضعيف العين مصدرها (تَقْتِيل) ، أما قَتَلَ المحولة والمغيرة من « اِفْتَتَلَ » فمصدرها « قَتَالَ » ، وقَتَالَ نفسها محولة عن المصدر اِفْتَتَالَ الذي هو (اِفْتَعَالَ) ؛ ولذلك نقول إن وزن « قَتَالَ » هو اِفْتَعَالَ .

٧- الإبدال من حرف أصلي :

الوزن	الباطن	الظاهر
فُعَال	وُراث	تُراث
فَعَال	بَنان	بَنام
فُعَلَة	وُكَاة	تُكَاة
اِفْتَعَلَ ^(١)	اوْتَجَه	اِتْجَه
اِفْتَعَلَ	اوْتَصَلَ	اِتْصَلَ
فَاعِل	قَاوِم	قَائِم
فَاعِل	بَايَع	بَائِع
فَعَال	سَماو	سَماء
فِعَال	بِناي	بِناء

٨ - الإدغام المجرد :

الظاهر	الباطن	الوزن
مَدَّ	مَدَدَ	فَعَلَ
شَدَّ	شَدَدَ	فَعَلَ
ارْتَدَّ	ارْتَدَدَ	افْتَعَلَ
مُدَّ	مُدَدَ	فُعِلَ
يَسْتَلُّ	يَسْتَلِّلَ	يَفْتَعِلُ
يَسْتَمِرُّ	يَسْتَمَرَّرَ	يَسْتَفْعِلُ
عَضَّ	اعْضَضَ	افْعَلَ
فَرَّ	افْرَرَ	افْعَلُ
مُدَّ	امدَّدَ	افْعَلُ
مُحْتَلِّ	مُحْتَلِّلَ	مُفْتَعِلُ
مُحْتَلِّ	مُحْتَلِّلَ	مُفْتَعِلُ
مَمَرَّ	مَمَرَّرَ	مَفْعَلُ

إذن نقول : إن الفعل الماضي مَدَّ وشَدَّ على فَعَلَ . وارتد على افْتَعَلَ . وَيَسْتَلُّ على يَفْتَعِلُ . والماضي المبني للمفعول مُدَّ على فُعِلَ . ووزن المضارع يُسْتَلُّ على يُفْتَعِلُ وَيَسْتَمِرُّ على يَسْتَفْعِلُ . والأمر عَضَّ على افْعَلُ وفرَّ على افْعَلُ ، ومُدَّ على اُفْعَلُ . ووزن اسم الفاعل مُحْتَلِّ على مُفْتَعِلِ واسم المفعول منه على مُفْتَعَلِ ، ووزن اسم المكان مَمَرَّ على مَفْعَلِ .

٩ - المقصور والمنقوص المتصلان بياء المتكلم :

الظاهر	الباطن	الوزن
فَتَّاي	فَتَّي	فَعَلِي
عَصَّاي	عَصَّي	فَعَلِي
مَسَعَّاي	مَسَعَّي	مَفْعَلِي
دَاعِي	دَاعِي	فَاعِلِي
هَادِي	هَادِي	فَاعِلِي

فيقال : إن وزن فتاي وعصاي فعلي ، ومسعاي مفعلي ، وداعي وهادي فاعلي .

١٠ - منتهى الجموع لما لامه همزة أو ياء أو واو :

الظاهر	الباطن	الوزن	الجذر
خطايا	خطائي	فَعَائِل	خ / ط / أ
هدايا	هدائي	فَعَائِل	ه / د / ي
مطايا	مطائو	فَعَائِل	م / ط / و

نقول : إذن إن خطايا وهدايا ومطايا على وزن فَعَائِل ؛ لأن نظيرها من الصحيح صحائف جمع صحيفة ووزن صحائف هو فَعَائِل .

ومثل هذا منتهى الجموع لاسم الفاعل المؤنث من اللفيف المقرون:

المفرد	جمعه (الظاهر)	جمعه (الباطن)	الوزن	الجذر
طاوية	طوايا	طَوَايِي	فَوَاعِل	ط/ و/ ي
راوية	روايا	رَوَايِي	فَوَاعِل	ر/ و/ ي
ناوية	نوايا	نَوَايِي	فَوَاعِل	ن/ و/ ي

فيقال: إن طوايا وروايا ونوايا على وزن فَوَاعِل؛ لأن نظيرها من الصحيح شَوَاعِر جمع شاعرة، ووزن شواعر هو: فَوَاعِل.

الثاني: ما يراعى فيه الصورة الظاهرة وله سبعة مواضع:

١- الإعلال بالحذف:

إن حذف شيء من اللفظ الموزن حذف نظيره من ميزانه.

الباطن	الظاهر	المحذوف	الوزن	الجذر	ملاحظات
بِيعَ	بِيعَ	العين	فَلْ	ب/ ي/ ع	فعل أمر
وَعْدَ	عَدَ	الفاء	عَلَّة	و/ ع/ د	مصدر
أَخُو	أَخَ	اللام	فَع	أ/ خ/ و	
وَقِي	قَ	فاء، ولام	عَ	و/ ق/ ي	فعل أمر

٢- الإعلال بالنقل والحذف :

إن حدث في الكلمة إعلال بالنقل فالحذف حذف نظيره من الميزان نحو :

الباطن	الظاهر	المحذوف	الوزن	الجذر	ملاحظات
يَرَأَى	يَرَى	العين	يَفْعَل	ر/أ/ي	حذفت اعتباطاً
قُولْتُ	قُلْتُ	العين	قُلْتُ	ق/و/ل	حذفت للساكنين
مَقُولٌ	مَقُول	الزيادة	مَفْعَل	ق/و/ل	هذا رأي سيبويه
مَقُولٌ	مَقُول	العين	مَقُول	ق/و/ل	هذا رأي الأخفش
مَبِيعٌ	مَبِيع	الزيادة	مَفْعَل	ب/ي/ع	هذا رأي سيبويه
مَبِيعٌ	مَبِيع	العين	مَفِيل	ب/ي/ع	هذا رأي الأخفش
إِقْوَامَةٌ	إِقَامَةٌ	الزيادة	أَفْعَلَةٌ	ق/و/م	هذا رأي سيبويه
إِقْوَامَةٌ	إِقَامَةٌ	العين	إِفَالَةٌ	ق/و/م	هذا رأي الأخفش
اسْتَقْوَامَةٌ	اسْتِقَامَةٌ	الزيادة	اسْتَفْعَلَةٌ	ق/و/م	هذا رأي سيبويه
اسْتَقْوَامَةٌ	اسْتِقَامَةٌ	العين	اسْتَفَالَةٌ	ق/و/م	هذا رأي الأخفش

تنبيه :

ينبع الخلاف بين النحويين في تفسير ظاهرة الحذف من اختلافهم في المحذوف ؛ فحين يكون ثم حرفان متماثلان أحدهما أصلي وآخر زائد يذهب سيبويه إلى حذف الزائد ، في حين يذهب الأخفش إلى حذف الأصلي .

٣- المثني وجمع المذكر السالم المتصل بياء المتكلم :

الباطن	الظاهر	المحذوف	الوزن
مُكْرِمَان + ي	مُكْرِمَاي	النون	مُفْعِلَاي
مُكْرِمِينَ + ي	مُكْرِمِيَّ	النون	مُفْعِلَيَّ
مكرمون + ي	مكرميَّ	النون	مُفْعِلِيَّ

٤- الإبدال من حرف زائد في غير الافتعال :

الباطن	الظاهر	الوزن
صحائف	صحائف	فَعَائِل
عجاوز	عجائز	فَعَائِل
رسال	رسائل	فَعَائِل

والفرق بين هذا الإبدال والإبدال في الافتعال أن الإبدال يحدث في اللفظ الموزون وفي الوزن على حد سواء لوجود شرط الإبدال فيهما، أما في الافتعال فإن شرط الإبدال يتخلف عن الميزان.

٥- المبني للمفعول (للمجهول) :

يتغير بناء الفعل للمفعول فيتغير له الميزان :

المبني للفاعل	المبني للمفعول	ميزان المبني للمفعول
عَرَفَ	عُرِفَ	فُعِلَ
وَجَدَ	وُجِدَ	فُعِلَ
سَأَلَ	سُئِلَ	فُعِلَ
يَعْلَمُ	يُعْلَمُ	يُفْعَلُ

٦- التغير الخاص (لهجات أو تخفيف ألفاظ) :

الأصلي	المتغير	الوزن
يَلْعَبُ	يِلْعَبُ	يَفْعَلُ
رَغِيفٌ	رَغِيفٌ	فِعِيلٌ
عَصْرٌ	عَصِرٌ	فَعِلٌ

٧- القلب المكاني :

إذا حصل في الموزون قلب مكاني حصل نظيره في الميزان :

الأصل	المقلوب	الوزن	الجذر
رَأَى	رَاءَ	قَلَعَ	ر/أ/ي
وَجَهٌ	جَاهُ	عَفَلَ	و/أ/هـ
واحد	حادي	عَالَفَ	و/أ/د
يَثْسَ	أَيْسَ	عَفَلَ	ي/أ/س

والسؤال الآن ما هو القلب المكاني ؟

هناك كلمتان أو لفظان يؤديان معنى واحداً وحروفهما واحدة، لكنهما يختلفان في ترتيب هذه الحروف، وهذه ظاهرة ملموسة في التراث اللغوي، وفي لغة أطفالنا الصغار ولكنها في لغة الصغار تعد مرحلة من مراحل تعلمهم اللغة واكتسابها ما تلبث أن تزول بعد فترة. أما في اللغة فهو استخدام لا يختلف فيه الكبير عن الصغير، ويبدو أنه راجع إلى تعدد اللهجات التي جمعت بعد ذلك في إهاب ما يسمى باللغة العربية الفصيحة فنشأت لدينا الكلمات ومقلوباتها. ونحن نشك أن الكلمة الواحدة تستخدم في لهجة واحدة هي ومقلوبها في عالم الكبار، إذ لا بد لكل كلمة من دلالة مختلفة. صحيح أننا نجد في اللهجة المحلية اليوم الفعل (قضب) وتعني الإمساك بالشيء وهي مقلوب (قبض) - و (قبض) مستخدمة أيضاً. لكن هذه تكاد تكون متصلة بوظيفة تسلم النقود، وهي منحدره من مستوى أعلى وهو مستوى اللغة الفصيحة ذي الصفة الرسمية حيث تستخدم في دلالات مختلفة مثل القبض على اللصوص وما إلى ذلك.

أما في لغة الأطفال فالقلب واضح. وليس لازماً أن يكون في لغة كل طفل فبعض الأطفال لا يمرون بمرحلة القلب المكاني، وإن مروا فالأمثلة قليلة نادرة وبعضهم يكثر عنده القلب. وقد شهدت هذا الأمر في لغة أبنائي، فابني الأول أوس لم يلبث بحرف، وما مر بمرحلة القلب المكاني. أما أخته ديمة فهي تكثر من قلب الكلمات ومن أمثلة ذلك: يرطب أي: يربط، يذحب أي: يذبح، أزوع أي: أوزع، رمضان أي: رمضان، ماويه أي: بامية، مخولية أي: ملوخية. ومن القلب عند أخيها بدر: ألواد، أي: أولاد.

ومن القلب عند أختها بدور: (ينخف) : أي ينفخ.

أما في لغة الكبار فنسمع من ذلك ما يعد من قبيل التقابل اللهجي من
مثل : صاعقة وصاقعة ، وكان بعض البدو إلى عهد قريب يقول : كرهب أي :
كهرب .

وأكثر ما يقع القلب فيه المعتل والمهموز ، وقد جاء في غيره قليلاً ، نحو :
امضحل ، أي : اضمحل ، واكرهف ، أي : اكفهر .

وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على متلوه كـ (ناء) مقلوب (نأى) ، (راء)
مقلوب (رأى) ، (لاعى) مقلوب (لائع) ، (هاعى) مقلوب (هائع) ،
(شواعى) مقلوب (شوائع) .

وقد يقدم متلو الآخر على العين نحو (طأمن) مقلوب (طمأن) . وقد
تقدم العين على الفاء كما في (أيس) مقلوب (يئس) .

أمارات القلب المكاني :

كيف نعرف أي اللفظين هو الأصل وأيها المقلوب ؟

هناك طرق منها :

أولاً : الرجوع إلى الأصل أي الرجوع إلى المصدر ، وإلى المفرد في
الجموع ، فمثلاً (راء) و (رأى) نجد المصدر هو الرؤية فنعلم إذن أن الكلمة
مرتبة على هذا النحو : (ر ، أ ، ي) إذن فـ (رأى) الأصل و (راء) مقلوبها .
ومثل (أيس) و (يئس) ، المصدر هو (اليأس) . إذن مادة الكلمة هي (ي ،
ء ، س) ومعنى هذا أن (أيس) مقلوب (يئس) . وكذلك (الواحد)
و (الحادي) نجد لدينا : (ألوحدة) . إذن (ألواحد) أصل و (الحادي)
مقلوب . و (القوس) مفرد (القسي) يدل على أن الجمع (قسي) مقلوب
(قروس) .

ثانيًا: كثرة تصارييف الأصل . ف (الجاه) مقلوب (الوجّه) ؛ لأننا نجد :
الوجهة ، الوجوه ، الوجهاء ، الوجيه ، الأوجه ، التوجه ، الوجهة ، واجهة ،
مواجهة . كل هذا يدل على أن مادة (و ، ج ، هـ) أصل .

ثالثًا: كثرة الاستعمال تدل على الأصل عند التساوي في التعريف ووجود
مصدر ، مثل : (جَبَذَ) ، و (جَذَبَ) فالأولى مقلوب الثانية لكثرة استعمال
الثانية . ومثلها : (النَّزَّ) و (النَّزَبَ) .

رابعًا: وجود منع الصرف - أي التنوين - دون مقتضى وسبب ؛ مثل :
(أشياء) فهي ممنوعة من الصرف دون سبب لولا القول بأنها مقلوبة . فالقول
بأنها مقلوبة يسوغ منعها الصرف ^(٧) .

خامسًا : أن يكون في الكلمة حرف علة يستحق الإعلال ومع ذلك بقي
دون إعلال ، فيدل على حدوث قلب في الكلمة كالفعل : (أيس) ، المفروض
هو قلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها حسب القاعدة الصرفية ؛ لكن بقاءها
وعدم علتها دليل على أن موضعها ليس بعد الفتحة ، بل قبلها في الأصل ،
ولذلك لم تتعرض للإعلال .

السادس : أن يترتب على عدم القلب وجود همزتين في الطرف ، فنحن
نقول في اسم الفاعل من الفعل (باع) : (بايع) ثم نقلب الياء همزة : (بائع) ،
فما هو اسم الفاعل من فعل مثل : (جاء) ؟

إن اتبعنا الطريقة السابقة سنقول : (جايئ) ثم (جائئ) ؛ ولكننا في
الواقع لا نقول (جائئ) ، بل (جائي) وحسب . وهذا يعني أننا نجري قلبًا
مكانيًا بين حروف الكلمة تحل بمقتضاه الهمزة محل الياء ، وتتقدم الياء في
موضع الهمزة ، ونفعل هذا هروبيًا من توالي الهمزات الذي هو أمر - في
العربية - مرغوب عنه .

ويصير ميزان اسم الفاعل (جائي) المقلوبة هو (فَالع) بدلاً من (فَاعِل) وهذا يفضي بنا إلى قضية متصلة بالقلب وهو ما يسمى بالقلب القياسي.

القلب المكاني القياسي :

الألفاظ التي يحدث فيها القلب سماعية مقصورة على ما سمع من أمثلة وردت في العربية ، ولكن الخليل بن أحمد يذهب إلى أن هناك من القلب ما هو قياسي . وهو في ثلاثة مواضع :

١ - اسم الفاعل من الأجوف المهموز آخره :

جاء -- (اسم الفاعل) -- جائي -- (بالقلب) -- جائي -- جاء [مرفوعاً / مجروراً] .

ساء -- (اسم الفاعل) -- ساوي -- (بالقلب) -- سائي -- ساء [بالإعلال] -- سائي -- ساء .

شاء -- (اسم الفاعل) -- شاي -- (بالقلب) -- شائي -- شاء .

٢ - جمع اسم الفاعل من الأجوف المهموز الآخر على (فَوَاعِل) :

جائية (بالجمع) -- جوائى -- (بالقلب) -- جوائى -- جواء .
ساوئة (بالجمع) -- سواوى -- (بالقلب) -- سواوئى (بالإعلال) -- سوائى -- سواء .

شائية (بالجمع) -- شوائى -- (بالقلب) -- شوائى -- شواء .

٣ - منتهى الجمع لمفرد لامة همزة قبلها حرف مد مثل : (خطيئة) تجمع على خطايئ ثم (خطائي) للفرار من اجتماع همزتين ، ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً فصارت (خطاء) ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات فقلبت الهمزة ياء :

خطايئ --- خطائي --- خطاء --- خطايا على وزن (فَعَالَى) .

أما سيبويه فإنه مخالف لرأي أستاذه الخليل إذ يرى أن لا قلب هناك^(٨) في مثل اسم الفاعل من (جاء) فهو على (جائئ) ثم (جائئ) ثم تجعل الهمزة الثانية ياء للتخلص من اجتماع الهمزتين وهو بهذا لا يلجأ إلى القلب المكاني تفسيراً . واختلف العلماء في ترجيح أحد القولين .

وعلى قول الخليل يكون وزن (جاء) : (فال) ، وعلى قول سيبويه : (فاع) .

تفسير حديث للظاهرة :

كشفت إحصاءات المادة المعجمية التي أجريت بالحاسوب أن تعاقب الحروف المؤلفة للكلمات العربية يؤلف سلاسل بعضها أشيع من بعض ، يقول إبراهيم أنيس : « وقد تبين لنا في دراسة حديثة أن السر الحقيقي في معظم أمثلة القلب المكاني يرجع إلى اختلاف نسبة شيوع السلاسل الصوتية في كلمات اللغات^(٩) » ، ويفسر ذلك بأن المرء يكتسب في سني حياته محصولاً لغوياً ضخماً مرتباً ترتيباً خاصاً في مخه يعينه على تذكره فإذا خطرت في ذهن إحدى السلاسل الصوتية القليلة الشيوع فقد تستدعي إلى الشعور سلسلة أخرى تشبهها . ويلاحظ أن أكثر السلاسل شيوعاً هي أكثرها خطوراً على ذهن . ومعني ذلك أن حلول سلسلة صوتية محل أخرى ، وهذا هو القلب المكاني ، سره الحقيقي أن السلسلة الجديدة الطارئة أكثر شيوعاً ودوراً في الكلام من الأخرى ، مثال ذلك أن (يثس) مع مقلوبه (أيس) يفسر على هذا ؛ فالملحوظ أن الجذور التي تبدأ بالهمزة بعدها الياء أكثر من الجذور التي تبدأ بالياء بعدها الهمزة ، وكذلك الجذور التي تنتهي بياء بعدها سين أكثر من التي تنتهي بهمزة بعدها سين^(١٠) .

حواشي :

١ - تعرف العربية عدداً من الموازين التي تزن بها الألفاظ منها :

أ - الميزان الصرفي : وهو موضوع هذا الفصل .

ب - الميزان التصغيري وهو الصيغة التي تصاغ فيها الأسماء عند تصغيرها ، فالأسماء المؤلفة من ثلاثة أحرف تصاغ في صيغة معينة هي (فُعِيل) ، أما ما زاد على ثلاثة ففي صيغتي (فُعَيْعِل) ، و (فُعَيْعِل) ، ولا فرق في ما زاد على ثلاثة أحرف بين المجرد والمزيد .

ج - الميزان الشكلي : وهو (مَفَاعِل) ومفاعيل ؛ وذلك المسمى بصيغة منتهى الجموع ، فكل لفظ يناؤه مماثل أحد البناءين فهو ممنوع من الصرف قال ابن مالك : « يمنع صرف الاسم ألف التأنيث مطلقاً ، أو موازنة مفاعل ، أو مفاعيل في الهيئة » (تسهيل الفوائد ٢١٨) والمقصود بهذه المماثلة أن يكون بعد ألف الجمع حرفان أصليان بينهما كسرة أو ياء ، فتدخل في هذه الألفاظ التي على : فَوَاعِل ، وفَوَاعِيل ، وأَفَاعِل ، وأَفَاعِيل . . . إلخ .

د - الميزان التحقيقي : وهو لفظ غير مستعمل في العربية لكنه يلجأ إليه لتحقيق الهمزة وإظهارها ويكون ذلك باستبدال عين بها ، مثال ذلك ما جاء في قول ابن جني : « فإن جئت باسم الفاعل وجب همز موضع عينه ، كما همز في (قائم ، وخائف) فتلتقي حينئذ همزتان ، فيجب إبدال الثانية لاجتماعهما في كلمة ، فتقول : (جاء ، وشاء ، وأصله : جائئ ، وشائئ) بوزن : (جاعع ، وشاعع) » . (المنصف ٥٢ / ٢) ، ومثال آخر في قوله : « فصارت (خطاءا) ، وتقديرها : (خطاعا) » . (السابق ٥٤ / ٢) .

هـ - الميزان التمثيلي : وهو لفظ يذكر لبيان أن لفظاً آخر يماثله من حيث الحكم ، مثاله ما جاء في قول ابن جني : « فلما حذفت الياء صار في التقدير (جوار) بوزن (جناح) ، فلما نقص عن وزن (فواعل) دخله التنوين ، كما يدخل (جناحاً) ف قيل : (جوار) » . (السابق ٧٢ / ٢) .

و - الميزان البابي : وهو ما يسمى بأبواب الفعل الثلاثي إذ يذكر أحد الأفعال الثلاثية المشهورة المعروف ببناء الماضي منها والمضارع وذلك لبيان بناء فعل آخر مجهول ، فيقال إن الفعل (صعد) من باب قرح إشارة إلى أن الفعل مكسور العين في الماضي مفتوحها في المضارع . والهدف من ذلك الاختصار والضبط الصحيح .

ز - الميزان العروضي : وهو جعل البيت على وحدات تفعيلية اعتماداً على الحركات والسكنات ، ولا يأبه التقسيم بحدود الكلمات إذ قد تقع الكلمة في تفعيل واحد ،

والاعتبار للصوت لا للخط، ولذلك يعد التنوين نوناً . ومثال ذلك ما في وزن قول
طرفة :

سَتَبْدِي لَكَ الْآيَّامُ مَا كُنْتُ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَزُودِ

إذ يقسم على هذا النحو:

سَتَبْدِي / لَكَلَايَا / مُمَّاكُنْ / تَجَاهِلُنْ وَيَأْتِي / كِبَلَاخْبَا / رِمَنْلَمْ / تَزُودِ

ويوزن على هذا النحو:

فَعُولُنْ / مَفَاعِيلُنْ / فَعُولُنْ / مَفَاعِلُنْ / فَعُولُنْ / مَفَاعِلُنْ / مَفَاعِلُنْ .

٢ - غريب عبد المجيد نافع، الصرف القياسي ١٧ .

٣ - للزيادة أغراض مختلفة وليست كل الأسماء مشتقة بل كثير منها جامد لم يؤخذ من
غيره، وسيفصل هذا في المجرّد والمزید .

٤ - استفدنا كثيراً في صياغة مادة وزن المزيّد والمغير مما ورد عند غريب عبد المجيد نافع في
كتابه الصرف القياسي ٢١ - ٢٩ .

٥ - هذا أشهر سبك لها وقد سبكها الصرفيون في مسبوكات كثيرة منها: « اليوم تنساه »،
و « هويت السمان »، و « أمان وتسهيل » .

٦ - يختلف الإدغام في الأفعال التي جاءت على افتعل عن الأفعال التي سبقت في رقم
(٦) من جهات هي: أن هذه تدغم الفاء منها في التاء المزيّدة بعكس الأفعال السابقة
فقد كانت التاء تدغم في الفاء، وأن الفاء حرف علة في هذه صحيح في تلك، وأن
الفاء ساكنة في هذه محرّكة في تلك .

٧ - أثارت هذه الكلمة جدلاً بين النحويين فمنهم من ذهب إلى أنها منعت من الصرف
قياساً على ما ينتهي بالفاء تأنيث ممدودة، ومنهم من زعم أن فيها قلباً مكانياً، وقد
ذهبت وسمية المنصور في بحثها لهذا الجمع إلى أنه على (أَفْعَال) ؛ لأن (فَعْل)
المعتل يجمع على (أَفْعَال) ؛ ولأن هذا القول لا يخلق مشكلة من حيث تصنيفها في
الجمع أو اسم الجمع؛ ولأنها تصغر على (أَشْيَاء) كما تصغر (أَفْعَال) . انظر
تفاصيل هذا كله في: صيغ الجمع في القرآن الكريم (رسالة ماجستير) ص ١٦١ - ١٦٧ .

٨ - سيبويه، الكتاب، ٣٧٧/٤ .

٩ - مجلة مجمع اللغة العربية ١٠/٢٩ .

١٠ - السابق، ١٠/٢٩ - ١٢ .

الفصل الثاني

الجامد وغير الجامد

يطلق مصطلح (الجامد) على الأفعال والأسماء ؛ لكنه مع هذا يعد من قبيل المشترك اللفظي ، ذلك أن مفهوم الجمود في الأفعال يختلف عن مفهومه في الأسماء . ويتبين هذا من المصطلحات المقابلة للجامد ففي الأفعال نجد مصطلح (المتصرف) ، وفي الأسماء نجد المشتق .

الجامد ≠ المتصرف (من الأفعال) .

الجامد ≠ المشتق (من الأسماء) .

ومن أجل اختلاف اللفظ في المصطلحات المقابلة للجامد جعلنا لها مصطلحاً مشتركاً هو (غير الجامد) . والهدف من ذلك جمع دراسة ظاهرتين متشابهتين في حيز واحد .

أولاً : الجامد وغير الجامد من الأفعال (الجامد والمتصرف) :

الفعل حدث مرتبط بزمن . هذا هو الأصل في الأفعال ؛ فهي قد تدل على الحدث في زمن قد مضى وتم ، وقد تدل على حدث سيقع في زمن لاحق . إذن الزمن هو جزء من دلالة الفعل ، لكن بعض الأفعال وهي قليلة خرجت عن طريقة الأفعال ؛ لأنها اقتربت من حيث استخدامها في الجملة إلى استخدام الحروف والأدوات أو ارتبطت بأنماط خاصة من التراكيب ، من أجل هذا يمكن القول : إن (الفعل الجامد) هو ما يستخدم في اللغة منه زمن واحد فقط ولا يشتق منه أسماء ، فقد يكون ماضياً لا مضارع له ، ولا أمر .

وقد يكون مضارعاً لا أمر له ولا ماضي . وقد يكون أمراً لا مضارع له ولا ماضي . ويقابل هذا (الفعل المتصرف) وهو : الفعل الذي يستخدم منه في اللغة زمانان أو ثلاثة أزمنة ، وقد تشتق منه الأسماء .

إن الزمن الذي أشير إليه سابقاً هو الزمن الصرفي ، فما هو الزمن الصرفي ؟

الزمن الصرفي :

إن تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر هو تقسيم صرفي أو هو نظر إلى أبنية تأتي عليها الأفعال بشكل عام ، ولكن هناك زمناً آخر هو الزمن النحوي الذي يكتسبه الفعل داخل الجملة نتيجة تضامه مع حروف أخرى وقرائن قد تخالف بزمنه النحوي عن زمنه الصرفي ، مثال ذلك الفعل المضارع إذا سبق بأداة النفي (لم) فإنه يدل على الزمن الماضي ، وكذلك الماضي بعد (إن) الشرطية يدل على المستقبل . والمحدثون من علماء اللغة لا يميزون من الزمن الصرفي سوى زمنين الفعل التام وهو ما يسمى بالفعل الماضي مثل (ضرب) ، والفعل غير التام وهو ما يسمى بالفعل المضارع (يضرب) ، أما فعل الأمر فهو في الحقيقة جزء مقتطع من الفعل المضارع ، وهذا مذهب الكوفيين^(١) . وهو لا يدل على زمن . وإن عده القدماء دالاً على الحال أو الاستقبال .

والمصطلحات المطلقة على تقسيم الفعل من حيث الزمن الصرفي ليست ذات مفهوم متسق ، فالماضي واضح العلاقة بزمن الماضي أما المضارع فليس له من حيث هو مصطلح علاقة بالزمن ، لكنه مصطلح وضعه البصريون ، ومعناه الفعل المضارع للأسماء ، أي المشابه للأسماء . والمشابهة هذه من حيث الأحرف المتحركة والساكنة في كل من الفعل والاسم ؛ مثل الفعل

(يضرب) واسم الفاعل (ضارب) فكلاهما مؤلف من : متحرك + ساكن + متحرك + متحرك . ومن أجل هذه المضارعة أعرب الفعل المضارع من دون الفعلين الماضي والأمر^(٢) . أما الأمر فلا علاقة لمصطلحه بالزمن ؛ إذ له علاقة بالوظيفة التي يساق لها الفعل وهي الأمر بإتيان فعل مفهوم من لفظه .

علامات الأفعال :

يذكر النحويون بعض العلامات التي يدل وجودها على نوع الفعل ، من ذلك أن (الفعل الماضي) يمتاز عن غيره بأن تاء الفاعل يمكن أن تلحقه ، نحو : قمتُ ، جلستُ ، ذهبتُ . وأن تلحقه تاء التأنيث الساكنة ، نحو : قامتُ .

ومن أجل ذلك يستدل جمهور النحويين على فعلية بعض الأفعال المختلف فيها بهذه العلامات مثل الأفعال : نَعَمْ ، وَبَشَى ، وَلَيْسَ ، وَعَسَى^(٣)

ويمتاز (الفعل المضارع) بدخول بعض النواصب عليه دون غيره وهي : (لن ، كي ، إذن ، اللام الناصبة) ؛ أما (أن) المصدرية فتدخل على الماضي والمضارع ، ويمتاز بدخول الجوازم مثل : (لم ، لما ، لا الناهية) ، ويمتاز باتصال أحرف المضارعة به ، وهي أحرف ليست جزءاً من أحرف الفعل المعجمية ، بل هي لاصقة تدخل على كل فعل مضارع ، وهي الأحرف (أ / ن / ي / ت) ، وتجمع في لفظ (أنيت) أو (نأيت) .

ويتميز (الأمر) بدلالة بنائه على الأمر ، وهو طلب حصول الفعل ، ويقبوله المطلق التأكيد بالنون .

علاقات الأفعال :

يذهب الصرفيون إلى أن الفعل الماضي هو الأصل في أبنية الفعل . والمضارع فرع عليه من حيث اللفظ فهو ماضٍ زيدت عليه أحرف المضارعة ثم

غيرت حركاته . والأمر فرع على الماضي من حيث هو فرع على المضارع ؛ لأنه مقتطع منه بحذف أحرف المضارعة .

ويذهب داود عبده - في ما قال لي - إلى أن المضارع يمكن أن يعد هو الأصل الذي أخذ منه الماضي وأخذ منه الأمر ، وذلك بحذف أحرف المضارعة ، وهو يرى أن هذا القول أسهل من الناحية التعليمية^(٤) .

من قضايا الفعل المضارع^(٥) :

١ - حركة ياء المضارع مفتوحة في جميع الأفعال ، مثل : يَجْلِس ، يَنْكسر ، يَسْتَخْرِج ، باستثناء الفعل المؤلف من أربعة أحرف فياؤه مضمومة ، مثل الأفعال : يُجْلِس (ماضيه : أَجْلَس) ، يُدَحْرِج (ماضيه : دَحَرَج) ، يُجْلِب (ماضيه : جَلِب) ، يُحَوِّق (ماضيه : حَوَّق) .

٢ - لحروف المضارعة آثار لفظية منها :

أ - تغيير حركة ما قبل الآخر في غير الثلاثي من الفتح إلى الكسر باطراد ما لم يكن ماضيه مبدوءاً بـ تاء زائدة ، تقول : يدَحْرِج ، يَكْرِم ، يَذْهَب ، يَنْطَلِق ، يَسْتَخْرِج . أما (يتعلَّم) فإنها تبقى مفتوحة كما هي في ماضيه .

ب - حذف همزة الفعل الذي على بناء (أفعل) . والواو إن كانت فاءً لفعل عينه مكسورة ، ومثال حذف الهمزة :

أكرم --- (المضارع) --- ي + أكرم --- يكرم .

وسبب حذف الهمزة من مضارع (أفعل) هو اجتماع همزتين عند إسناده إلى المتكلم ، نحو : (أَكْرَم) وهو اجتماع لا تقبله اللغة ، فحذفت الهمزة الثانية وحملت بقية إسناد الفعل على ذلك .

ومثال حذف الواو :

وصل --- (المضارع) --- ي + وصل --- يوصل --- يصل .

وحذفت الواو بعد الياء لوجود ثقل من وقوعها بين ياء وكسرة.

٣- جميع العرب غير أهل الحجاز قديماً يجيزون كسر حرف المضارعة،

مثل :

يلعب --- (بالكسر) --- يلعب .

الفعل المتصرف :

يمكن القول بناء على اتصاف المتصرف بتعدد زمنه إنه على نوعين :

الأول : الفعل التام التصرف : وهو ما نجد منه الماضي والمضارع والأمر .

الثاني : الفعل الناقص التصرف : وهو ما نجد منه زمنين فقط : الماضي والمضارع ، أو المضارع والأمر .

١ - أفعال لا يأتي منها فعل الأمر :

ومثال ذلك بعض الأفعال الناقصة :

من أخوات كان : ما زال / ما يزال ، ما برح / لا يبرح ، ما انفك / ما ينفك ، ما فتى / ما يفتأ .

من أفعال المقاربة : كاد / يكاد ، أوشك / يوشك .

ومن ذلك أيضاً : الفعل (انبغى له : ينبغي له)^(٥) . بمعنى تيسر له وأمكن .

٢ - أفعال لا يأتي منها الماضي :

أما الأفعال التي لا ماضي لها فالفعلان (يدع ، ويذر) نجد لهما إلى المضارع فعل الأمر (دع ، وذر) . على أن من النحويين من يذهب إلى أن هاذين الفعلين متصرفان تصرفاً تاماً ؛ ولكن الماضي لم يستخدم استغناء

بغيره، وهو الفعل (ترك). وقد جاء الماضي (ودَعَ) في قراءة قرآنية وهي في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]. وهي قراءة عروة بن الزبير ومجاهد، ومقاتل، وابن أبي عبله، ويزيد النحوي. وقد جاء هذا الاستخدام في قول أنيس بن زعيم الليثي في عبد الله بن زياد:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَّعَهُ
لَا يَكُنْ بَرِّقًا خُلْبًا إِنَّ خَيْرَ الْبَرِّقِ مَا الْغَيْثُ مَعَهُ

وفي قول سويد بن أبي كاهل الشكري:

وَرِثَ الْبَغْضَةَ عَنْ آبَائِهِ حَافِظُ الْعَقْلِ لِمَا كَانَ اسْتَمَعَ
فَسَعَى مَسْعَاهُمْ فِي قَوْمِهِ ثُمَّ لَمْ يَظْفَرْ، وَلَا عَجْزًا وَدَّعَ

الفعل الجامد^(٧):

الأفعال الجامدة قليلة في اللغة، فما لزم بناء واحداً لا يتعداه؛ لأنه لا يتأثر بتغير الزمن عليه أقل من الأفعال المتصرفة؛
يمكن أن نقسم هذه الأفعال ثلاثة أقسام:

١- الزمن الماضي:

أ- الفعل (تبارك الله) فعل جامد؛ لأن الله قد تبارك في الأزل فلذلك يلزم مثل هذا الفعل الزمن الماضي. ومثله كل فعل يدل على صفة من صفات الله الأزلية مثل: (تقدس، تنزه، تعالى، تطهر، تعاظم). وهذه الأفعال إنما تكون جامدة عند إسنادها إلى لفظ الجلالة (الله)؛ فجمودها مؤقت مرهون بالفاعل الذي هي مسندة إليه. وبعض الأفعال يكون جموده مرهون بدلالة وظيفية خاصة كالنسخ، أو بتركيب خاص كما في صيغة التعجب فجموده مرهون بهذا. فإن كانت صفة الجمود خاصة بالفعل من الناحية الصرفية أي متصلة

بطبيعة بناء الفعل فهذه الأفعال لا تختلف عن غيرها من الأفعال الجامدة، أما إن كان سبب الجمود من خارج اللغة نفسها فهذه الأفعال غير جامدة صرفياً. ويمكن القول إن هذه الأفعال جامدة لغوها، وليست جامدة لنفسها.

ب - أفعال ناقصة، وهي :

١ - ليس، ما دام. (من أخوات كان).

وقال أبو حيان: (وعدَّ البهاري في الأفعال التي لا تتصرف (ما جاءت حاجتك)، و (قَعَدَتْ كأنها حربة) ^(٨)).

٢ - عَسَى، كَرَبَ، حَرَى، اخلَوْلَقَ، اُنْشَأَ، أَخَذَ، (جَعَلَ، طَفِقَ) ^(٩)، طَفِقَ، طَبِقَ، عَلِقَ، هَبَّ، قَامَ، هَلْهَلَّ، أَوَلَّى، أَلَمَّ. (من أخوات كاد).

وجمود هذه الأفعال مرهون بحال نقصانها أما في حال التمام فهي متصرفة كغيرها من الأفعال.

ج - الفعل التصييري (وَهَبَ) من أخوات ظَنَّ، قال ابن عقيل: «نحو ما حكى ابن الأعرابي: وهبني الله فداك أي جعلني. ولا يستعمل وَهَبَ كَصَيَّرَ إلا بصيغة الماضي ^(١٠)».

د - أفعال التعجب «وهي صيغة الثلاث: ما أحسنه وأحسن به، وحسنَ بمعنى ما أحسنه، فلا تستعمل إلا هكذا، ولا تكون بالمضارع ^(١١)».

وهذا النمط من الاستخدام يجعل كل الأفعال المتصرفة مثل: (حَسُنَ، كَرُمَ، عَظُمَ، عَلِمَ) غير متصرفة بسبب بنائها هذا البناء المعبر عن التعجب، ويمكن أن نقول إن هذه الأفعال جامدة مؤقتاً، أي في حال استخدامها للتعجب، وليست جامدة في أصل وضعها. والحق أن الجمود لصيغة التعجب لا للأفعال أنفسها.

د- أفعال المدح والذم:

نِعْمَ، بُشٍّ، حَبْدًا، لَا حَبْدًا، حَسُنَ، سَاءَ.

هـ- أفعال الاستثناء: عدا، خلا، حاشا (إن نصب بهذه الأفعال).

و- الأفعال: (قَلَّ) النافية مثل: قَلَّ رجل يقول ذلك، أي ما رجل يقوله، وتكف (قَلَّ) عن طلب الفاعل بـ (ما الكافة): قَلَّمَا، ومثلها: (طالما، وكثر ما، وشدَّ ما، وعزَّ ما)^(١٢). وأما (قَلَّ) التي ضد (كثر) ففعل متصرف. وكذلك إن كانت (ما) مصدرية، نحو: قَلَّ ما زرتنا. ويجب فصل (ما) المصدرية في الكتابة عن الفعل.

ز- الفعل: (هَذَّ) «يقال: مررت برجل، هلك من رجل، أي أثقلت وصف محاسنه»^(١٣).

ح- الفعل (كذب) في الإغراء، يقال: كذباك أي عليك بهما، وكذب عليك أي عليك به، كذبتك الظهائر أي عليك بالمشي في حر الهواجر وابتذال النفس^(١٤).

ط- الفعل (سَقَطَ)، يقال: سَقَطَ في يده، أي ندم^(١٥). وعندي أنه بمعنى ارتبك^(١٦).

وقد يقال: أَسَقَطَ في يده^(١٧).

٢- ما لزم صيغة الأمر:

أ- الفعل (هَبْ) القلب:

من ذلك الفعل (هَبْ) وهو فعل قلبي من أخوات (ظَنَّ) نحو: هَبْ زيداً منطلقاً.

وهو غير الفعل (هَبْ): الأمر من الهيبة (هاب، يهاب، هَبْ)، وليس الأمر من الهبة (وهب، يهب، هَبْ).

ب- الفعل (تعلم) :

ومن ذلك الفعل (تعلم) بمعنى (اعلم) وهو فعل قلبي من أخوات (ظن) نحو: تعلم الصدق منجياً صاحبه. أما إن كان الأمر من العلم بمعنى المعرفة فهو متصرف (تعلم، يتعلم، تعلم)، وهذا الأخير ينصب مفعولاً واحداً لا مفعولين كالقلبي.

ج- الفعلان : (هأ، وهاء) بمعنى خذ^(١٨).

د- الفعل : (هلم) بلغة تميم، ولم تستعمل تميم من هلم إلا الأمر^(١٩).

هـ- أفعال زجر الخيل، قال ابن مالك: «وفي زجر الخيل أقدم، واقدم، وهب، وأرحب، وهجد، وليست أصواتاً ولا أسماء أفعال لرفعها الضمائر البارزة^(٢٠)». «وقال قطرب: إذا كان البعير باركاً قيل له: أرحبي أرحبي، ليقوم، ومعنى كون هذا ونحوه لا يتصرف أنه إذا استعمل للزجر، لا يكون إلا بصيغة الأمر^(٢١)».

و- الفعل : (عم صباحاً)^(٢٢).

ز- الفعلين : (تعال، وهات) وجمود (تعال) مرهون بدلالته على الأمر بالإقبال^(٢٣)، أما (هات) فجامدة لأن «العرب قد أماتت كل شيء من فعلها غير الأمر^(٢٤)». أما الزمخشري فعد (هات) في أسماء الأفعال^(٢٥).

٣- ما لزم صيغة المضارع :

أ- الفعل (يَهِيْط) بمعنى يصيح ويضج^(٢٦).

ب- الفعل (أهْلُم) : يقال : «هْلُم، فتقول : إلى مَ أهْلُم؟ فدخل همزة المتكلم دليل الفعلية، ولم يستعملوا منه ماضياً، ولا أكثر العرب أمراً، فلذا قيل : إنه غير متصرف^(٢٧)».

ج- الفعل (أهأء، وأهأء بمعنى آخذ، وأعطي) ^(٢٨)، جاء في التاج: «وإذا قيل لك: هاء، بالفتح، قلت: ما أهأء، أي ما آخذ؟ ولا أدري ما أهأء، أي ما أعطي، وما أهأء، أي على ما لم يسم فاعله أي ما أعطي» ^(٢٩).

وقد ذهب ابن مالك إلى جموده، غير أن ابن عقيل يذكر أن الفعل الذي بمعنى (آخذ) استخدم - في لغة - الأمر منه فيكون على ذلك ناقص التصرف. وأما أهأء بمعنى أعطي فلم يتصرف مطلقاً ^(٣٠).

د- الفعل الاستثنائي (لا يكون)، نحو: جاء الطلاب لا يكون زيداً.
هـ- الفعل (يسوى)، أي: يساوي، وعده في الجوامد ابن الحاج ^(٣١).
نخلص من هذا إلى أن الفعل على ثلاثة أنماط:

أ- النمط الأول: يأتي على ثلاثة أبنية. وهو التام التصرف.

ب- النمط الثاني: يأتي على بناءين وهو الناقص التصرف.

ج- النمط الثالث: يأتي على بناء واحد وهو الجامد.

ثانياً: الجامد وغير الجامد من الأسماء (الجامد والمشتق):

ينقسم الاسم قسمين: جامد ومشتق.

والجامد: هو ما ارتجل ووضع للدلالة على معناه ولم يؤخذ من لفظ غيره

مثل: رجل، أسد، ماء، شجر.

وهو ما يسمى باسم الذات، وهو ما يدرك بالحواس وله حيز في

الوجود.

ويلاحظ أن العلاقة بين اللفظ والمعنى في هذه الأسماء علاقة اعتباطية لا

مبرر لها، فليس بين لفظ (رجل) ومعنى (رجل) علاقة واضحة وإنما الأمر

تواضع على ربط اللفظ بهذا المعنى.